رئيس مفوضية النزاهة يكشف لـ( ) عن تأسيس (مافيات) عراقية للجريمة..

احلنا ١١٠٠ قضية فساد اداري للقضاء

يحيى الشرع / حسام الساموك
تصوير سمير هادي

كان بروز مفوضية النزاهة العامة حافزاً لاهتمام كل شرائح المجتمع العراقي بالتطلع الى مجابهة حازمة مع تراكمات الفساد التي باتت تعرقل كل برامج حياة العراقيين وطموحاتهم باستعادة عراقيتهم ونزوعهم نحو بناء ماتهدم والامل الكبير باستنهاض كل الطاقات الكامنة ليتعافى الاداء الاقتصادي وتتعزز مشروعات التنمية وتكبر الامال العذاب التقينا القاضي راضي الراضي رئيس المفوضية العامة للنزاهة ليكشف لنا عن خارطة اهتمامات المفوضية وبرامج نشاطاتها بما تسعى لتحقيق ثقافة النزاهة في عموم اليات مؤسساتنا المختلفة ويجنب فئات ممن قد تأخذهم مغريات الانحراف ، فيما تغذ السير في متابعة الحالات المتورطة ببرامج الفساد ومساءلتها والاقتصاص منها.

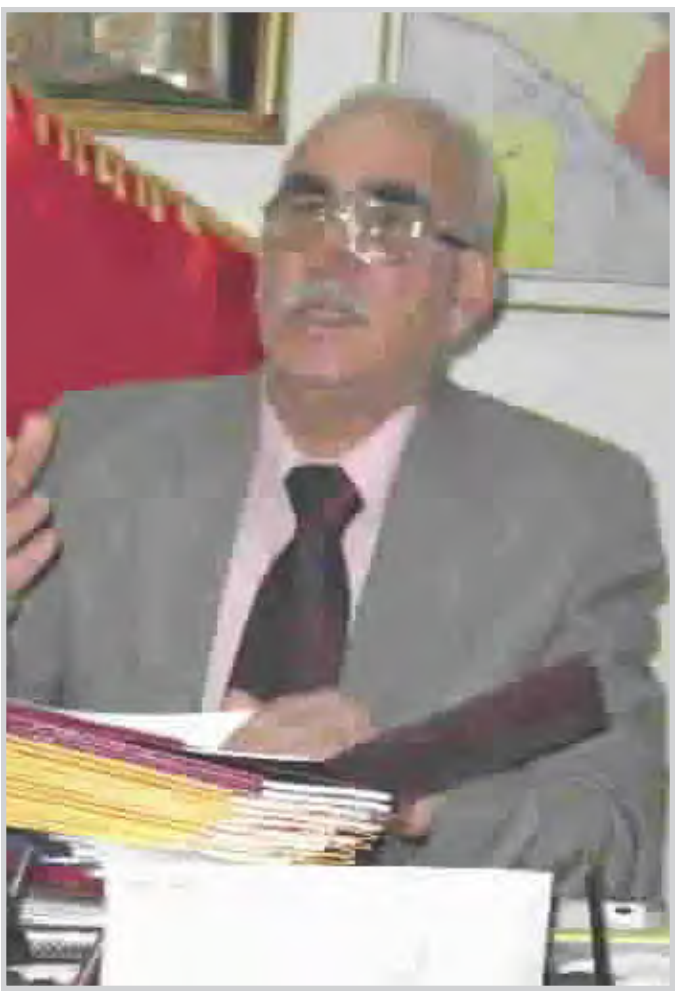

كان حديثنا اولاً عن هيكلية المفوضية وبرامج فعالياتها والسياقات القانونية التي تحصن اداءها فقال:
دائرتنا دائرة حكومية مستقلة لاتتدخل السلطات بشؤونها الا الجمعية الوطنية والقانون وقد جاءت بعد احداث التغيير.
فقد كبل العراقيون بالنظام الشمولي عبر جميع الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية وكانت الدولة حاجزة في كل الاجراءات وقد احدث التغيير جملة مستجدات طارئة كان اخطرها اهدار المال العام ولضرورة الامر صدر قانون المفوضية وبصراحة احتفينا بهذا القرار لكن هذا لايلغي ان تشخص به نواقص وفجوات كثيرة.
بدأنا العمل هنا في انشاء عدد من الدوائر مثل الشعب التحقيقية والقانونية والمالية والادارية والوقائية فضلاً عن تعليم المواطنين فبعضهم يرون اننا مؤسسة بوليسية لكن واقع الامر ان هدفنا الاول ان نأخذ بيد المجتمع نحو النزاهة والنظافة وجعله يهتم بالاداء السليم فالشعب عانى منذ (٧٠) عاماً من مشاكل عدة لقد بدأت دوائر المفوضية العمل في الشهر السابع والقانون شرع في الشهر الاول.
القانون جعل من مفوضية النزاهة وديوان الرقابة المالية ودائرة المفتش العام أدوات لمكافحة الفساد ونحن جميعنا مستقلون عن بعضنا نتبادل المعلومات والحلول... استطعنا ان ندرب كوادرنا من خلال دورات في مصر وانكلترا والعراق كما دربنا عدداً من موظفي الوزارات في مجال التدقيق والتحقيق والتفتيش لنشرح لهم كيفية ادارة اعمالهم فضلاً عن دورهم الوقائي والجنائي وبالتعاون مع الاجهزة المختلفة استطعنا ان نشكل دائرة تدقيق تقوم بزيارة الوزارات يومياً وبمتابعة الاجراءات وحلها وتطبيقها ولنا علاقات مع الوزارات نراقب تنفيذ القرارات وخاصة قرارات ديوان الرقابة المالية ففي السابق كانت التقارير تعد فقط وتركن الان بدأنا نجري متابعة لما كتب وكذلك حسم القضايا والنقاط الرئيسية من خلال رفع المخالفة الادارية الى المفتش العام والجنائية الى المحكمة ولنا صلاحيات في ذلك بداية الامر سبحنا ضد التيار لكننا مع الزمن حققنا تقدما واضحاً فاخذت جميع الوزارات تتعاون معنا تسأل وتطلب المعلومات والمساعدة وهناك وزارات شكلت مفوضيات للنزاهة وهذا مخالف قانوناً فقد تم تشخيص مخالفات مثل عمل لجان المشتريات والمناقصات والعطاءات التي لم تمرر الى اللجان او الاقسام القانونية وجدنا الرشوة التي بدت كاكرامية بحدود (٢٥٠) ديناراً وكأنها مسألة طبيعية أستطعنا ان نفهم الموظف بان مثل هذه الحالات لاتتناسب مع وصفه الوظيفي والاجتماعي والاخلاقي نريد من الموظفين أن يعتزوا بأنفسهم وحققنا نسبة نجاح طيبة خلال السنة الاولى.

وانتقل رئيس مفوضية النزاهة الى واقع المعاناة الذي يحاصر المواطن اقتصاديا واجتماعيا بقوله:
نرجع الى اسباب الفساد فهي متنوعة وكثيرة، الوضع الاقتصادي للاسرة الذي تردى بشكل خطير، كلها تؤدي الى انزلاقات بالناس لقد فوجئوا اثر التغير بعد ماكانوا معتادين على نظام الشمولية وحضور السلطة في كل شيء الى علاقات من دون قيود فجأة وهنا تحقق خلل كبير فلا يعقل ان نصحح الوضع بحملة او زيارة... وهناك هفوات وعوامل تدفع بالشخص الى الفساد منها ان الدولة غير مستقرة، والبطالة مستشرية وازمة السكن الخانقة بل ان من يذهب الى المستشفى الحكومي يصرف (٥) الاف دينار فكيف من يراجع مستشفى اهلياً الانسان وطريقة عيشه تعبر عن عملية اقتصادية كبيرة ونحن نسعى بصراحة بأن يكون للمواطن مورد يوفر له العيش الرغيد ولدينا برامج ودراسات للتعرف على واقع البطالة ووسائل الحد من اثارها... هناك انفاق المليارات لاعمار المستشفيات لكن بالنهاية تسرق بسبب حالات الفساد نريد ضماناً صحياً مثل اوروبا ممكن خلق منظمة لادارة المستشفى وبالتالي ننتهي من مسألة تهريب الادوية من المستشفيات.. نتطلع الى تغيير الحالة من واقع الاقتصاد الشمولي الموجه الى آليات الاقتصاد الحر والمواطن لايثق باحد نحن جئنا على تركة كبيرة من الفساد أستطيع ان اقول كسبنا ثقة المواطن واننا جادون ويجب ان ندرب ونطور كوادرنا ومؤسساتنا وطموحنا القضاء على الفساد استطعنا ان نشكل (٣٦) لجنة تحقيقية في اغلب الوزارات، اسسنا خطاً ساخناً نستلم يومياً من (٣٠-٦٠) طلباً من مختلف شرائح المجتمع، كونا علاقات طيبة مع دوائر المفتش العام في الوزارات وهو له الحق بالاطلاع على جميع الاوراق في وزارته والوقوف على سلامتها.
واتجهنا بسؤال عن فهم المفوضية لحالة الفساد الاداري ومن ثم وسائل مجابهته، فقال القاضي راضي الراضي:
ان قيمنا الدينية والاجتماعية لابد انها خلقت فينا الروادع الكفيلة بمجابهة الحالات السلبية والممارسات المدانة، لكن ماجلبته الحروب وتداعياتها من ظروف صعبة وعلاقات مصلحية مرفوضة فرضت ضغوطا وسلبيات لابد من الوقوف كثيراً لدراستها والعمل على ازالة مؤثراتها في سلوكيات كل افراد المجتمع.
فمن ناحية نحن بحاجة الى القانون ليحسم مواقفنا من ممارسات مدانة من لدن المنحرفين، كما ينبغي ان نهتم بموضوع التوعية لوقاية من يمكن ان يتعرضوا لاغراءات الانحراف.
ومفوضيتنا نظمت العديد من الفعاليات في هذا الشأن وقامت لجاننا بزيارات متكررة الى محافظات الحلة والنجف وواسط والبصرة والموصل وميسان نظمت خلالها ندوات لعرض مفاهيم النزاهة واشاعة ثقافتها الكفيلة بتجنيب العديد من المواطنين الزلل والشطط.
سألنا رئيس مفوضية النزاهة عن طبيعة الاليات التي تعتمدها المفوضية، وهل هي سابقة في هذا الاطار هل هي مؤسسة قضائية مثلاً لمسالة حالات الفساد ام جهة قانونية تمثل الرأي العام او عموم المجتمع في مواجهة مايتعرض له من مخاطر، هل هي على غرار دائرة النائب العام او المدعي الاشتراكي في مصر، او تشكل امتداداً او حتى بديلاً لهيئة الادعاء العام؟ اجابنا بقوله:
-لاشك اننا نعتمد اجراءات تحقيقية متنوعة نستقيها عن طريق المفتش العام والخط الساخن، فضلاً عن متابعتنا اليومية لوسائل الاعلام وماتنشره من حالات فساد قائمة في دوائر الدولة ومؤسساتها لكننا لابد ان نقر اننا نهتم حالياً بحالات الفساد الكبيرة مع تأجيل مرحلي لحالات الفساد الصغيرة والهامشية وفقاً لسلم الاولويات، ولا ننكر اننا نصطدم في احيان كثيرة بتشبث بعض الوزارات بالمادة ٣٦ من قانون انضباط موظفي الدولة التي تعطي للوزير المختص الصلاحية في احالة الموظف المخالف للقضاء، مما يجعل وزارات محددة تمتنع عن السماح لنا باحالة موظف ما للتحقيق او للقضاء باسم تلك الذريعة التي يفترض انها تتعارض مع قانون مفوضية النزاهة الذي شرع لظروف استثنائية وبما يخدم المصلحة العامة وبما يطارد حالات الفساد الكبرى والخطيرة.
واشار الى ان ستة الاف حالة فساد تحت يد المفوضية تم فيها التحقيق بالف ومائة قضية فساد مالي احيلت للقضاء اتهم فيها عدد كبير من المسؤولين وكبار موظفي الدولة بشتى قضايا تبديد المال العام والاختلاس والرشاوى، واضاف ان من بين المحالين ثلاثة وزراء سابقين سبق ان اطلق سراحهم بكفالات ضامنة فضلاً عن عدد كبير من المديرين العامين.
واردف الراضي قائلاً ان اربعمائة وخمسين منتسباً من شتى درجات منتسبي وزارة الداخلية قد احيلوا الى القضاء وتم طرد بعضهم من الخدمة لممارساتهم المدانة وتعاطيهم الرشوة وابتزاز المواطنين وكشف عن ان مرحلة خطيرة من حالات الفساد بدأ ظهورها في تداولات مختلفة تنبئ بسيطرة (مافيات) تمارس نشاطاتها في الاوساط المختلفة وتنفذ مخططاتها داخل العراق وخارجه مما يتطلب ان يتسلح الجميع بثقافة النزاهة لمحاصرة الفساد وفضحه، مشيراً الى ان من مهمات المفوضية ممارسة دور وقائي قبل استفحال الاداء المدان وذلك بنشر مجموعات من موظفي المفوضية في بعض المؤسسات الرسمية ومراقبة الحالات السلبية وعرضها امام مسؤولي تلك المؤسسات لوأدها في مهدها فضلاً عن اعتماد تعهدات تم توزيعها على الملايين من منتسبي الدولة تقر برفضها السلوك الشائن في العمل الوظيفي، فيما تم جمع ٢٥٠ الف اقرار بالذمم المالية اعترف فيها كبار موظفي الدولة بممتلكاتهم ومواردهم وصولاً الى تجنيب تلك الملاكات الشطط في ادائهم الوظيفي.
ثم انتقل القاضي راضي الراضي الى الحديث عن بعض النشاطات التي تؤديها لجان المفوضية تعزيزاً لبرامجها بالقول:
نعتمد على المعلومة في برامجنا فدائرة الوقاية مثلاً تقوم بزيارة الدوائر بشكل سري يومياً ترى المواطن وتشخص مواطن الخلل وأماكن دفع الرشاوى وبعد نهاية الدوام يتم عرضها على مسؤول الدائرة او الوزارة..
موضوع الوقاية تضع عند الموظف الحذر في ادارة اعماله والمراقبة كما نعتقد مطلوبة وبعض المسؤولين يستنكر علينا ذلك قائلاً انها الاساليب القسرية تعود علينا من جديد... ذهبنا الى مكاتب جوازات السفر وشخصنا التجاوزات الحاصلة هنالك موظف يتسلم اوراقاً وبداخلها الاموال وابلغنا وزارة الداخلية عن هذه الحالات شخصنا (٤٥٠) موظفاً جميعهم حالات فردية وليس منظمة واحيلت قضاياهم الى دائرة المفتش العام في وزارة الدفاع هناك تجاوزات فظيعة وصلت الى المليارات واجراءاتنا على قدم وساق للقضاء عليها.
وفي الختام تحدث رئيس مفوضية النزاهة بقوله: اننا نعمل على تجفيف مصادر الفساد فضلاً عن سعينا لتوفير ضمانات معقولة لحدود دنيا في رواتب الموظفين بما لايؤثر قدر الامكان على حالة التضخم النقدي المعرضة باستمرار للتصاعد من جانب اخر طالب السيد راضي الراضي بضرورة ان تحول منحة الدول المانحة البالغة ١٨ مليار دولار الى جهة مركزية كوزارة المالية دون ان توزع على الوزارات وتدخل لعبة حالات الفساد المنتظرة وتطرق الى مشروع رفع رواتب الموظفين الذي دعت اليه المفوضية واكد على توصيات المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض على الغاء الدرجتين الاخيرة وماقبل الاخيرة والبالغتين على التوالي (٥٦-٧٥) الف دينار كراتب ادنى للموظفين وجعلهما (١٢٠-١٤٠) لتنصف هذه الشريحة مع التأكيد على اعادة العمل بمخصصات الزوجية والاطفال والسلامة المهنية مؤكدين على ضرورة اعادة النظر في رواتب الموظفين كل ستة اشهر في ضوء معدل التضخم النقدي الحاصل.

كشفنا تجاوزات ٤٥٠ منتسباً في وزارة الداخلية

نعمل بكل عزم على زيادة الحد الادنى لرواتب الموظفين